

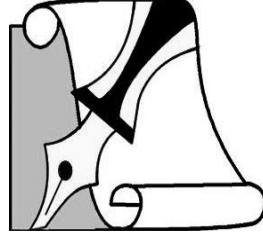


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مشروع تصفية القضية الفلسطينية: صفقة القرن

١ - مدخل:

لقد أدت المتغيرات الدولية العديدة قبل انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، لاسيّما سقوط الإتحاد السوفياتي، والتفرد الأميركي الواضح بقيادة العالم، والاختلال في ميزان القوى الإقليمي لصالح "إسرائيل"، واحتلال نظام صدام حسين للكويت بتشجيع أميركي وما نتج عن كل ذلك من استفحال التشرذم في الصف العربي وانتهاء ما كان يسمّى ولو نظرياً حالة التضامن العربي، ثم استمرار انتفاضة الحجارة التي انطلقت عام ١٩٨٧ والتي اتخذها أصحاب خيار التسوية ورقة تحريك وليس ورقة تحرير، إلى ركوب قيادة منظمة التحرير هذه الموجة الدراماتيكية من التطورات واتخاذها كذريعة للدخول في عملية التسوية المذلة في أوسلو عام ١٩٩٣ التي تبين فيما بعد بأنها خديعة دولية كبرى هدفها وقف الانتفاضة، وتصفية القضية الفلسطينية برمتها بصورة نهائية.

في هذا السياق قال أحد مهندسي اتفاق أوسلو، الرئيس الفلسطيني محمود عباس، عن الاتفاق في حينه: "إمّا أن يوصلنا إلى دولة إن أحسنّا الفهم والتطبيق أو إلى كارثة إن أسأنا الفهم والتطبيق". لكن الذي حصل فعلاً هو أنّ الثغرات والتفسيرات المتناقضة والتنفيذ غير المتكافئ، لصالح الأقوى دائماً، لبنود الاتفاق من جانب السلطة الفلسطينية والكيان الغاصب، قد أدت جميعها فعلاً إلى الكارثة الفلسطينية الثانية. وقد وصف الأستاذ محمد حسنين هيكل تلك المرحلة بقوله: ".لعل الانتفاضة كانت الشفاعة الوحيدة التي أعادت إلى الصورة العامة شيئاً من الاحترام... رغم أن العرب أنفسهم خشوا منها خارج الأرض المحتلة بمثل خشية الإسرائيليين داخلها". وخلال سنوات المفاوضات الطويلة والمملّة، كانت الأسئلة المطروحة: هل ستؤدي المفاوضات فعلاً إلى دولة فلسطينية حقيقية ذات سيادة، أم إلى كيان وهمي ضعيف ومقطّع الأوصال؟ خاصة أن المشاركة الفلسطينية في مؤتمر مدريد جاءت من موقع ضعف فيما استطاعت "إسرائيل" أن تُجبر كل المتغيرات لصالحها: فرضت مفاوضات ثنائية، وترتيبات انتقالية، وأبعدت الأمم المتحدة عن عملية التسوية، فيما سمحت بهيمنة الولايات المتحدة على العملية "السلمية" باعتبارها الراعي الوحيد لها. وفي هذا المجال يقول الدكتور نصير العاروري: "كانت مدريد نقطة تحوّل في الصراع العربي - الإسرائيلي، إذ لم يقبل العرب والفلسطينيون بحقيقة وجود إسرائيل فحسب، في مرحلة من تاريخ العالم تتسم بزوال الاستعمار، ولكنهم قبلوا أيضاً بشرعيّتها كدولة، حتى قبل أن تعترف لهم إسرائيل بأنها تحتل أرضهم. وكحدث لم يسبق له مثيل في تاريخ المفاوضات". وبهذا لم تعترف "إسرائيل" في مقدّمة إعلان اتفاقية أوسلو بالحقوق الوطنية للشعب

الفلسطيني، ولا بحق عودة اللاجئين، وإتّما اعترفت بـ "الحقوق السياسية والمشروعة المشتركة"، وحصرت اعترافها بمنظمة التحرير كمثل وحيد للشعب الفلسطيني مشترطة ذلك بعبارة "في ضوء التزامات المنظمة التي تتضمن شجب ما أسمته العنف والإرهاب أي مقاومة الاحتلال. كما أبقّت السيادة للجانب "الإسرائيلي" على المناطق التي اتّفق فيها على حصول انسحاب أو إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي منها. واعتبر الدكتور علي الجرباوي أن الصعوبة في تطبيق الاتّفاق كمنت في النص المعلن نفسه، جرّاء ضعف ترابط أجزائه، وتركيزه على رسم حدود عامّة تاركاً الكثير من القضايا والنقائص، وكذلك النتائج، مفتوحة، ومعلقة، وغامضة وتخضع في نهاية الأمر لتفسير الطرف الأقوى في معادلة ميزان القوى، علماً بأنّه قد تمّ تأجيل جميع القضايا الرئيسة: القدس، اللاجئين، الحدود، المياه، تفكيك المستوطنات وسواها، إلى ما سُمّي مفاوضات الوضع النهائي. وفي العموم يمكن القول، استناداً للعديد من أقوال وبيانات وتصريحات قيادات فلسطينية وحركات فلسطينية إسلامية ووطنية معارضة للاتّفاق، إن اعتراف "إسرائيل" بمنظمة التحرير هو إفادة لـ "إسرائيل" لوحدها، لأنّه يشكّل تفرغاً للمنظمة من هويتها ومحتواها الوطني النضالي، ويصبّ في المصلحة الإسرائيلية الصرفة ولا يخدم المصلحة الفلسطينية بشيءٍ عموماً.

بناءً على ما تقدّم، إن مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال أمر طبيعي، والعمليات الاستشهادية كانت إحدى الوسائل التي استخدمت في سبيل إيقاع الخسائر الكبيرة في صفوف جنود ومستوطني الاحتلال. ذلك أنّه في معركة الحق ضدّ الباطل لا يربح الضعفاء لمجرّد أنّهم أصحاب حق متمسكين بالمبادئ والقيم والقوانين، بل لابدّ من امتلاك أسباب القوّة والمنعة. ونحن نعرف من خلال سنن التاريخ أن العدو قد يربح المعارك إذا امتلك القوة حتى وإن كان على باطل. ولعلّ العمليات الاستشهادية هي إحدى أدوات القوة التي امتلكها الشعب الفلسطيني في مواجهة آلة الحرب الإسرائيلية، وهي صنعت بالفعل توازن رعب وصفه ارييل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل بـ "الرعب الإسلامي"، مطالباً بإيجاد نوع من "الرعب الإسرائيلي" للردّ عليه، وهذا ما تجلّى في ارتكاب المجازر المرّوعة التي قامت بها قواته بحق الشعب الفلسطيني في محاولة لثنيه عن مواصلة مقاومته.

هكذا تبيّن أنّ الحقيقة الكبرى والمُفجعة التي لم يرد العرب، ولا بعض الفلسطينيين حتى، الاعتراف بها الى الآن، هي أن مسيرة الصراع اتّجهت فعلاً، إلى وضع تملي وتطبيق فيه العقيدة الصهيونية العنصرية الأكثر تطرفاً، كل أحلامها ومخططاتها وأطماعها على الفلسطينيين والعرب. وهو واقع لا يمكن أن نعطيه زوراً وبهتاناً اسم "تسوية"، لأن التسوية هي في أساسها حل وسط متوازن، تتعادل في كفتي ميزانه حقوق طرفي الصراع بالتساوي، أو بما لا يبتعد كثيراً عن التساوي.

إنَّ ما حصل ويحصل من تطورات دراماتيكية على الساحة الفلسطينية: من ازدياد الأعمال العدوانية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، والانقسام في الساحة الفلسطينية، وسيطرة حماس على قطاع غزة والعدوان الإسرائيلي على القطاع أواخر ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩، إنّما هي من نتائج تداعيات فشل عملية التسوية المزعومة، بدءاً من اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ وملحقاتها، وغموض مضمون خطة خريطة الطريق في ضوء التحفظات الإسرائيلية والضمانات الأمريكية المُقدّمة للأخيرة فيما يخصّ شكل التسوية النهائية ممّا أدى إلى بلورة تسوية أحادية الجانب من قِبَل الجانب الإسرائيلي الذي بدأ بالفعل بعملية ترسيم الحدود متستراً في مرحلة أولى وراء مفهوم العملية السياسية وضرورة توفير "الأمن" ضد عمليات المقاومة ومتدّراً فيما بعد بغياب الشريك الفلسطيني الذي يمكن التوصل معه إلى حلّ تفاوضي.

في العموم إنّ اتفاقية أوسلو المنفردة والمشوبة بنقاط الغموض التي لا تُحصى، قد فتحت بوابات الحلول الثنائية المنفردة وبدايات التطبيع المفتوح والاعترافات العربية المتوالية وتبادل البعثات الدبلوماسية مع كيان العدو تحت عنوان "ترضى بما يرضى به الفلسطينيون" و "لن نكون ملكيين أكثر من الملك". ويمكن تلخيص الانتصار الإسرائيلي في هذا المجال بما قاله الروائي الإسرائيلي الشهير عاموس عوز: "إن ١٣ أيلول ١٩٩٣ هو ثاني أكبر انتصار في تاريخ الصهيونية". وبناءً على ما تقدّم يمكن القول أن فشل اتفاقية أوسلو لا يُعتبر فشلاً للاتفاقية نفسها وحسب، وإنّما هو فشل لنهج المفاوضات مع عدو لا يفهم أي لغة سوى لغة القوة والمقاومة، ولنا بانتصارات عام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦ في لبنان، وإفشال أهداف العدوان على قطاع غزة عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وقبلها انسحاب جيش الاحتلال عنه عام ٢٠٠٥، أمثلة وأمثولات واضحة على صوابية خيار المقاومة وجدواه.

٢ - "صفقة القرن" في مسارها التاريخي:

فجّر موقع "بي بي سي" عربي، بتاريخ ١٣/١٢/٢٠١٧ مفاجأة من العيار الثقيل حول توطين الفلسطينيين، مؤكداً أنّه حظي بوثائق تُثبت قبول الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك بهذا المشروع. وكشفت الشبكة ووثائق سرّية حصلت عليها حصرياً بمقتضى قانون حرية المعلومات في بريطانيا عن أنّ الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك قبل بتوطين الفلسطينيين في مصر قبل أكثر من ثلاثة عقود، استجابةً لمطلب أميركي. وقد اشترط مبارك أنّه كي تقبل مصر توطين الفلسطينيين في أراضيها، لا بدّ من التوصل لاتفاق بشأن "إطار عمل لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي".

وتشير الوثائق إلى أنّ مبارك كشف عن الطلب الأمريكي وموقفه منه خلال مباحثاته مع رئيسة الوزراء البريطانية، مارغريت تاتشر، خلال زيارته إلى لندن في طريق عودته من واشنطن في شباط عام ١٩٨٣ حيث التقى بالرئيس الأمريكي رونالد ريغان. وجاءت الزيارتان بعد ٨ أشهر من غزو "إسرائيل" للبنان في ٦ حزيران ١٩٨٢ بذريعة معاقبة منظمة التحرير الفلسطينية إثر محاولة اغتيال سفيرها في بريطانيا شلومو أرغوف. وأوردت الوثائق أنّه في ظلّ الوضع البالغ التوتر في الشرق الأوسط، سعى مبارك لإقناع الولايات المتحدة و"إسرائيل" بقبول إنشاء كيان فلسطيني في إطار كونفدرالية مع الأردن تمهيداً لإقامة دولة فلسطينية مستقلة مستقبلاً. وبحسب محضر جلسة المباحثات فإنّ مبارك أخبر تاتشر أنه عندما طُلب منه في وقت سابق أن يقبل فلسطينيين قادمين من لبنان، فإنّه أبلغ الولايات المتحدة أنه يمكن أن يفعل ذلك فقط كجزء من إطار عمل شامل للحلّ، رغم إدراكه المخاطر التي تنطوي عليها مثل هذه الخطوة. وردّت تاتشر على هذا التحذير، ملمحة إلى أنّه أيّاً تكن التسوية المستقبلية، فإنّه لا يمكن أن يعود الفلسطينيون إلى فلسطين التاريخية، وقالت "حتى إقامة دولة فلسطينية لا يمكن أن تؤدي إلى استيعاب كل فلسطيني الشتات"، وبدت تاتشر مؤيدة لفكرة الفدرالية بين الأردن ودولة فلسطينية، وقالت إن هذا الحل "هو ما يتصوره معظم الناس". لكنها أبدت تحفظاً على قيام دولة فلسطينية مستقلة عن الأردن قائلة "البعض يشعر أن دولة فلسطينية مستقلة قد تخضع لهيمنة الاتحاد السوفييتي". وردّ الدكتور أسامة الباز، المستشار السياسي لمبارك، على هذا التحفظ قائلاً: "هذا تصوّر خاطئ.. فلن تكون أي دولة فلسطينية خاضعة أبدا لهيمنة الروس". وأضاف: "هذه الدولة سوف تعتمد اقتصادياً على العرب الأغنياء بالبتروال الذين يعارضون بشدّة أن تُقام في المنطقة دولة موالية للسوفييت.. والمملكة العربية السعودية هي مثال لتلك الدول التي لن تسمح مطلقاً بأن يحدث هذا".

عبر تاريخ الصراع أكثر المسؤولين الإسرائيليين، ومعهم بعض النظام الرسمي العربي، من دعوة الفلسطينيين إلى الاعتراف بالوقائع السياسية والميدانية القائمة على الأرض. وهؤلاء يبرّرون هذا التوجّه بمقولة أن رفض التسليم بهذه الوقائع التي فرضها الاحتلال، ومقاومتها لن يؤدي سوى إلى المزيد من التضحيات، ولن يغيّر من الواقع شيئاً. والدعوة نفسها تجددت في أكثر من مناسبة على لسان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، والأمر نفسه تكرر في أكثر من محطة سابقة، وشكّل أساساً وتبريراً لمسار التسوية.

لم تنطلق هذه المواقف الإسرائيلية، وبعض العربية، من فراغ، أو لكونها مجرد تسجيل نقاط في زحمة المواقف التي تضجّ بها الساحة الفلسطينية. بل هي صدى وترجمة لاستراتيجية ثابتة منذ مرحلة الاستيطان الصهيوني، ما قبل إعلان الدولة عام ١٩٤٨، وما زالت تتواصل حتى الآن. ارتكزت هذه الاستراتيجية إلى سياسة فرض الوقائع الاستيطانية وإلى إدراك مسبق بتناغم وتكامل مواقف وأداء الدول العظمى، مع هذا الواقع

المفروض. وبالنتيجة كان يتم رسم المسارات التي تلي، انطلاقاً من الوقائع الاستيطانية المفروضة باعتبارها من الثوابت، بحسب كل مرحلة.

أولى المفاعيل الرسمية الدولية لهذه الاستراتيجية، برزت في قرار الأمم المتحدة (١٨١) الذي نصّ على إقامة دولة يهودية في عام ١٩٤٧. واستندت فذلكذاً ذلك القرار إلى أن الصراع الفلسطيني - اليهودي الصهيوني، الذي كان قائماً في حينه، لم يكن بالإمكان حلّه إلا بتقسيم فلسطين بين دولتين يهودية وفلسطينية (لم تقم). وفي الحقيقة، لم يكن القرار الدولي إلا إضفاء شرعية على الواقع الذي فرضته الحركة الصهيونية، في السنوات التي سبقت، عبر استقدام مئات آلاف المستوطنين، وزرعهم في المستوطنات التي تمّ بناؤها بحماية ودعم الاحتلال البريطاني. ممّا أدّى إلى إنتاج واقع ديموغرافي جديد على الأرض، استند إليه قرار التقسيم.

بعد إعلان ما يسمّى "دولة إسرائيل"، تمّ تثبيت حدود الخط الأخضر (حدّته الأمم المتحدة بعد هدنة الـ ٤٩ التي تمّ التوصل إليها بعد حرب عام ٤٨)، ومن ثمّ تكثيف الاستيطان في الجزء الذي كان مخصّصاً للدولة الفلسطينية (الجليل والمثلث والنقب)، وفق قرار التقسيم (١٨١)، وتمّ احتلاله خلال الحرب. وحرصت "إسرائيل" على استيطان تلك المناطق بهدف فرض وقائع تجعلها جزءاً من الدولة، وإخراجها من أي إمكانية نظرية للتفاوض عليها مستقبلاً. ونتيجة الخضوع لسياسات فرض الوقائع الصهيونية والدولية، بات الآن مجرد التكبير بإمكانية المطالبة بالأراضي التي كانت مخصّصة للدولة الفلسطينية، حتى لو بالاستناد إلى قرار دولي، (قرار التقسيم) ضرباً من "الهلوسة" السياسية.

بعد حرب عام ٦٧، بدأت إسرائيل تنفيذ استراتيجية فرض واقع استيطاني يكرّس الاحتلال ويهود الأرض في كل الأراضي التي تمّ احتلالها، لكن فيما يخصّ الضفة الغربية التي تحتلّ مكانة خاصة في الفكر والاستراتيجية الصهيونية، وبعد مراحل من المفاوضات التسوية، استطاعت إسرائيل أن تُجهز مشروع إقامة دولة فلسطينية - وفق سقف رهانات أوسلو - عبر خارطة استيطانية مدروسة وموزعة على مختلف أراضي الضفة ذات الأهمية الاستراتيجية الخاصة. وباتت الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية، (ارنييل، معاليه ادوميم وغوش عتسيون) التي تضمّ الأغلبية الساحقة من مستوطني الضفة (يبلغ عددهم إلى جانب مستوطني القدس الشرقية نحو مليون مستوطن)، خارج إطار إمكانية الإخلاء في أي تسوية نهائية مُفترضة مع السلطة. وتمّ تحصين هذا المفهوم عبر إجماع إسرائيلي رافض لإخلاء هذه الكتل في أي اتفاق نهائي،

وعبر موقف أميركي رسمي، تجسّد برسالة من الرئيس جورج بوش الابن إلى أرييل شارون في عام ٢٠٠٤، تعهّد فيها بأن تبقى هذه الكتل جزءاً من السيادة الإسرائيلية في أي تسوية نهائية.

ويؤكّد العديد من التقارير الإسرائيلية بأن الوفد الفلسطيني المفاوض كان يطالب بتبادل أراضٍ في مقابل هذه الكتل، الأمر الذي يعني تسليماً ضمنياً بأن تكون هذه الكتل جزءاً من "دولة إسرائيل"، في أي تسوية نهائية.

استراتيجية فرض الأمر الواقع في مدينة القدس الشرقية، بدأت بها "إسرائيل" في وقتٍ مبكر. في المرحلة الأولى، تمّ توسيع سلطة بلدية القدس إلى العديد من القرى الفلسطينية المحيطة بالقدس الشرقية بهدف السيطرة على أراضيها. ثم بادرت إلى سياسة استيطانية مكثّفة في القدس الشرقية... وتمّ في عام ١٩٨٠، سنّ قانون أساس في الكنيست، يعلن القدس عاصمة "إسرائيل"، وتمّ بموجبه (أي وفق مبدأ دستوري)، ضمّ القدس الشرقية على أنها جزء من عاصمة الكيان الإسرائيلي.

وتمّ تحصين مكانة القدس التي حدّدها القانون الإسرائيلي، بإجماعٍ سياسي يشمل كافة التيارات والأحزاب اليهودية، على رفض إخلاء الأحياء اليهودية من القدس الشرقية، في أي تسوية نهائية. وامتدّ هذا الإجماع - تقريباً - على مبدأ تقسيم القدس.

لدى التدقيق في مسار الاستراتيجية الإسرائيلية، يُلاحظ أن ما شجّع "إسرائيل" على المضي بها، هو استنادها إلى حماية غربيّة وأميريكيّة، والأهم هو رهانها وإدراكها بأن الطرف العربي كان يستتف عن تحمّل المسؤولية ويتكيّف ويسلم بكل سقف تفرضه من خلال الوقائع الاستيطانية. ومنذ بدء مسارات التسوية ارتفعت لديها الرهانات على الهرولة العربية على قاعدة أنّ من لم يلتحق اليوم بقطار التسليم بالوقائع المفروضة سوف يلتحق غداً. ومن يتواصل معها اليوم سرّاً، سوف يجاهر بها غداً.

تتويجاً للمسارات السابقة، أتى موقف ترامب بالإعلان عن القدس، عاصمة لـ "إسرائيل"، الذي هو في الواقع "شرعنة" أميركية للوقائع التي فرضتها "إسرائيل" على الأرض، في ظلّ صمتٍ عربي، واحتضان أميركي. مع ذلك، تبقى مفاعيل هذه الإجراءات والمواقف الإسرائيلية والأميريكية، مرتبطة بخيارات الشعب الفلسطيني، كونه رأس حربة المواجهة على أرض فلسطين، ومن خلفه القوى الإقليمية الداعمة. وليس من المبالغة القول أن "العدوان الأميركي" على القدس، ينطوي على إمكانيات فرص كبيرة، كونه كشف عن حقيقة أن الرهان على دور أميركي يتمنّع بقدرٍ من التوازن - حتى بمعايير أنصار التسوية - لم يكن سوى أوهام، استغرقت من عمر الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، واستنزفت قواه في مسارات غير مُجدية. وهو ما

يعني أن الظروف التي تمرّ بها القضية الفلسطينية، ومعها التطورات الإقليمية، تشكّل فرصة ودافعاً، لبلورة خيارات مصيريّة سوف تكون لها مفاعيل تاريخية على حاضر ومستقبل فلسطين والمنطقة. وفي هذه الحالة، يتمّ كسر حلقات هذا المسلسل التاريخي الذي سبق أن شجّع "إسرائيل" على التمسك بمقولة أن فرض الوقائع يدفع (بعض) الطرف العربي للتسليم به، والتكيّف معه.

٣- ملامح صفقة القرن:

لقد وفي رئيس الولايات المتحدة الأميركية دونالد ترامب بوعده الانتخابي، وأعلن القدس عاصمة للكيان الإسرائيلي. وليس مهماً في هذا الإطار الدوافع وراء الإعلان، بل ما يهم هو كيفية مواجهته وإسقاطه. ولم يخف ترامب، في خطابه، أن خطوة الاعتراف بالقدس، ومن ضمنها الأمر ببدء نقل سفارة الولايات المتحدة إليها فوراً، تأتي في إطار خطة تسعى إدارته، وعلى وجه الخصوص مستشاره وصهره جاريد كوشنر، إلى بلورتها، وهي الخطة التي باتت تعرف في وسائل الإعلام بـ"صفقة القرن". وفي حين يسود اعتقاد بأن الخطة المنتظرة ورقة تطرح على الطرفين لقبولها، بعد نقاش وتفاوض أو دونهما، تثبت الأحداث أن الخطة ما هي إلا سلسلة إجراءات ووقائع، تسعى الإدارة الأميركية إلى ترسيخها، وفق سلسلة اتصالات سرية ومباشرة، بهدف ضمان عدم الاعتراض عليها، ولجم ردود الفعل المتوقعة.

عشية إعلان القرار المتعلق بالقدس، أجرى ترامب شخصياً سلسلة اتصالات بزعماء في المنطقة ليلبغهم فيها القرار الذي هو بصدد إعلانه. ويمكن الاستنتاج بأن الاتصالات لم تكن بهدف التشاور، وإنما أشبه بتبليغ "أمر اليوم"، المعمول به في القوات العسكرية. ومهما يكن من أمر، يدرك فريق ترامب أن الإدارات السابقة اصطدمت بعقبتين أفشلتا كل المحاولات للتوصل إلى تسوية نهائية، هما: القدس والللاجئون. وإن كان الفريق الفلسطيني المفاوض، ومن ورائه المبادرة العربية، قد أبدى مراراً وتكراراً استعداداً لتقديم تنازلات كبيرة في موضوع اللاجئين، فإنّ الأمر لم يكن بهذا الوضوح في ما يتعلّق بمسألة القدس، رغم وجود مؤشرات على مثل ذلك الاستعداد أيضاً. فالقدس تكتنز رمزية مكثّفة، دينية ووطنية وتاريخية وحضارية.

من جانب آخر كشفت مصادر إعلامية عن أنّ البنود الرئيسة لما يسمّى "صفقة القرن" هي عبارة عن مجموعة من التنازلات غير المسبوقة في تاريخ القضية الفلسطينية التي لم تُطرح من قبل بشأن حقوق الشعب الفلسطيني. فلقد دأبت الحكومات الإسرائيلية عبر مخطط التهجير والتشريد والحصار والخداع والتزوير، على العمل بكل ما بوسعها من أجل إنهاء حلم الدولة الفلسطينية المستقلة والقابلة للحياة وتكريس معاناة واستمرار

تشريد اللاجئين الفلسطينيين في الشتات. وعاد من جديد التلويح بمشروع دولة فلسطين الغزية السيناوية، كحلٍ نهائي للقضية الفلسطينية. وقد صدرت مؤخراً تصريحات قديمة جديدة جاءت في إطار ما يسمّى بخطة "صفقة القرن"، وفق ما كشفت عنه وزيرة شؤون المساواة الاجتماعية الإسرائيلية، غيلا غامليئيل، عن أن "سيناء أفضل مكان لدولة الفلسطينيين". وتعقيباً على تصريحاتها قال بعض المحللين: "إن تصريحات الوزيرة الإسرائيلية حول توطين الفلسطينيين بسيناء، هو أمر خطير جداً وليس بنكهّات . وحينما تتحدّث وزيرة إسرائيلية عن هذا الموضوع، فهذا معناه أن هناك شيئاً خفياً يدور في الكواليس وطبخة إسرائيلية في الأفق، وهذه الطبخة تتقاطع مع ما سُمّي بـ "صفقة القرن"، التي يجهّز لها ترامب كما تتقاطع مع ما ترتكبه الجماعات الإرهابية في سيناء من جرائم وتعدّيات على الإسلام والمصلّين كان آخرها الهجوم على مسجد بالعريش أسفر عن استشهاد ٣٠٥ أشخاص. والهدف في النهاية هو إفراغ المنطقة بعمق ٥٠ كيلومتراً، من سكانها تمهيداً لتطبيق المشروع، الأمر الذي تنفيه السلطات المصرية الرسمية.

الحقيقة أن تصريحات الوزيرة الإسرائيلية هي بمثابة إعادة لإطلاق مسيرة الوهم والفشل مرّة أخرى، لأنّ للحركة الصهيونية تجربة مع الشعب الفلسطيني، في الكثير من المرات التي حاولت بها التحالف مع قوى الاستعمار القديم لتركيع الشعب الفلسطيني وشطبه عن خارطة، وكان ذلك في محاولة أولى عام ١٩٥٥ حينما كانت هناك ما تسمّى "بمبادرة جونستون"، وتمّ حينها رفض مشروع التوطن في سيناء، وتمّت مواجهته وإفشاله بكل قوة من أبناء الشعب الفلسطيني وقوى الرفض والمقاومة العربية والإسلامية التي تمتلك الآن من عوامل القوة ما يختلف كثيراً عن مطلع الخمسينيات والتي أكّدت وتؤكّد كل يوم بأن لا بديل عن فلسطين سوى فلسطين نفسها. فالشعوب المناضلة قادرة الآن على المواجهة برغم كل الصعوبات والمؤامرات التي تحيط بها وتُحاك ضدها، وبرغم كل المتغيّرات الدراماتيكية التي حصلت في المنطقة. وما نشهده حالياً من خيانة وتواطؤ بعض النظام العربي الرسمي مع "إسرائيل" لشطب القضية الفلسطينية وتصفيتها نهائياً، إنّما يأتي من منطلق الظنّ بأن الولايات المتحدة ستمكّن من فرض هذه الحلول بالقوة، كمخرج لإعلان الإمبراطورية الصهيونية اليهودية في المنطقة، والقائمة على الأموال العربية والعقل الصهيوني كما كان يردّد رئيس الكيان الأسبق شمعون بيريس. لكن يتناسى هؤلاء أنّ كل ما تخطّط له الصهيونية العالمية وأسيادها وأتباعها في هذا المجال إنّما هو مجرد أوهام وأحلام، وأنّ هناك بالإضافة إلى محور المقاومة، ٧ ملايين فلسطيني في الضفة وغزة والداخل المحتل هم كالأوتاد في الأرض لن يغادروها إلاّ بتحقيق الحلم الفلسطيني بإقامة الدولة الفلسطينية الكاملة وعاصمتها القدس.

أما بخصوص قطاع غزة فإنّ الطرح الموجود في صفقة القرن هو مخطّط يوشع بن آرييه عام ٢٠٠٣ نفسه، وذلك بتمديد حدود غزة وصولاً للعريش، وكذلك مشروع غيوراً آيلاند عام ٢٠٠٤ الذي ينصّ على تنازل مصر عن (٦٠٠) كم من سيناء لصالح التوطين، مقابل حصولها على (٢٠٠) كم من صحراء النقب ومزايا اقتصادية أخرى.

مصطلح "صفقة القرن" تردّد سابقاً عام ٢٠٠٦ عبر ما عُرف بـ "عرض أولمرت" أو "تقاهمات أولمرت وعباس"، وما تسرّب حينها من أنها "اتفاقيات رفّ" تنتظر الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها آنذاك. وفي ظلّ سقوط حلّ الدولتين، يوجد عود على بدء إلى ما قبل أو سلو في أجواء استتساخ أو استحضر لروايات السيناريو المأمول إسرائيلياً عبر مشاريع التوطين منذ خمسينيات القرن الماضي. ومن هذه المشاريع مشروع توطين (٦٠) ألف فلسطيني في سيناء أيام عهد الرئيس جمال عبد الناصر الذي نجحت غزة في إفشاله، ومشروع ألون للتوطين في سيناء تحت مبرّر "عجز السلطة المصرية عن فرض سيطرتها الأمنية على سيناء". وبشأن التنفيذ قيل أن الصفقة "تتطلق في مرحلتها الأولى من رعاية أميركية لا لبس فيها تُعيد الثقة إلى مسيرة التسوية وتحقّق وجود الضامن المفقود. مع التزام كامل بمبدأ حلّ الدولتين وإقرار لـ "إسرائيل" بحدود جدارها كخطوة أولى، وأن تُعاد قراءة الحدود ومشروع تبادل الأراضي وفق خريطة باراك (١,٩%) أو أولمرت (٦,٥%)، أو خريطة جديدة قد تصل إلى (١٢%)". ويقابل ذلك نظرياً التزام إسرائيلي بوقف الاستيطان خارج "الكتل الاستيطانية"، والالتزام الدولي والعربي برعاية الاقتصاد الفلسطيني مع إعادة النظر في اتفاق باريس الاقتصادي، وأن تستمر السلطة في منع "العنف والتحريض"، ويستمر التنسيق الأمني بإشراف طرف ثالث (أميركا)، والسماح للجيش الإسرائيلي بالعمل في الضفة الغربية. كما تسعى السلطة إلى توحيد الصف الفلسطيني، واستمرار عملية إعمار غزة وإقامة ميناء (ربما يكون عائماً) مع ضمانات أمنية، ويتمّ العمل على نزع سلاح غزة وتدمير الأنفاق (كسر شوكة غزة). وفي حال تحقيق السلطة هذه الشروط يمكن السماح لها بالإعلان عن دولة في حدود مؤقتة، مع بسط السيطرة على مناطق جديدة في الضفة. وتدرس "إسرائيل" السماح بمشروعات حيوية في الضفة مثل مطار، ليمهّد ذلك لمفاوضات مباشرة سقّفها الزمني عشر سنوات وصولاً إلى السلام النهائي.

وخلال هذه الفترة الزمنية (المرحلة الأولى) تعلن دول الإقليم أنها جزء من هذا المشروع، وتبدأ تدشين تعاون شرق أوسطي في شتى المجالات الحيوية، وعلى رأسها الأمن ضمن إطار موحد.

هذه خطوات ضرورية تراها أميركا ممهّدة لـ"صفقة القرن" بإحياء "عملية السلام" على قاعدة أن "عباس أفضل الخيارات"، ومن هنا كانت إعادة فتح الأبواب أمام محمود عباس، والدعوة للقاء سريع يجمعه مع نتنياهو. ومن ثم فتح حوار أميركي مع مصر لصياغة رؤية مشتركة حول غزة، قد يقود إلى جهود مصرية مجدداً "لإنهاء الانقسام" الفلسطيني، على قاعدة التمهيد لمشروع "غزة الموسّعة خالية من حماس" و"تبادل الأراضي"، والذي يعتبر الخطوة الثانية الرئيسة في الصفقة.

المرحلة الثانية المفترضة لـ"صفقة القرن" تذهب في اتجاه مشروع يوشع وآيلاند بغض النظر عن مساحات أراضي التبادل، حيث يتنازل الفلسطينيون عن مساحة متفق عليها من الضفة (الكتل الاستيطانية) وجزء من الغور، ومقابلها نظيرتها من أراضي سيناء بموازاة حدود غزة وسيناء، وستحصل مصر من "إسرائيل" على مساحة مكافئة من وادي فيران جنوب صحراء النقب. وقد تدخل السعودية على خط تقديم أرض لتمثل شريكاً، خاصة أن البعض يرى أن جزيرتي تيران وصنافير كانتا عربوناً للسعودية في سياق مشروع تبادل الأراضي الضخم.

من ناحية أخرى رأّت صحيفة "ديلي صباح" التركية، أنّ ما يُعرف بـ"صفقة القرن" لن تُنهي الصراع الدائر بين فلسطين وإسرائيل منذ سنوات عديدة، بل ستؤدّي إلى أزمة أخرى، تكون بمثابة "النكبة" الأخيرة للفلسطينيين، على وجه الخصوص، لافتةً إلى أن مصطلح الصفقة لم يتكشف مغزاه إلى الآن.

وأوضحت الصحيفة، في تقريرها، أنّ أول استخدام رسمي لمصطلح "صفقة القرن" يعود إلى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الذي قال خلال مؤتمر صحفي له في واشنطن، إلى جانب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، "إني مستعد تماماً لتقديم يد العون للرئيس ترامب لإنجاز صفقة القرن". ومنذ ذلك الحين، جرى تداول مصطلح "صفقة القرن" في العشرات من وسائل الإعلام العربية والإسرائيلية، لكن لم يتمّ الكشف بعد عمّا يحتويه بالضبط، وبدلاً من ذلك، تؤكد التسريبات، أنّ المقصود هو عملية "سلام" إقليمية شاملة تهدف إلى إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي المستمرّ منذ عقود، وهي عملية تجمع القادة السعوديين والمصريين والإسرائيليين والفلسطينيين معاً على طاولة المفاوضات.

في خطوة مفاجئة، أخذت مصر زمام المبادرة خلال الأشهر القليلة الماضية، وأشرفت على تكثيف المحادثات التي عقدت بين المتنافسين الفلسطينيين، حماس وفتح، في القاهرة قبل أن تتوجّ الخطوة المصرية بالتوقيع على اتفاق مصالحة "تاريخي" لإنهاء الصدع الذي دام عقداً بين غزة ورام الله.

لكن ثمة مفارقة محيرة في تعامل النظام المصري الحالي مع القضية الفلسطينية، وحركة "حماس" خاصة، بما يُثير دهشة الجميع، ذلك أنه لم يتغير شيء في القيادة المصرية التي جاءت إلى السلطة بعد الإطاحة بالرئيس محمد مرسي، عام ٢٠١٣ - فهي القيادة نفسها التي شددت الحصار المفروض على غزة بعد أيام من توليها السلطة، وهي نفسها التي أغلقت الأنفاق، التي أنشئت لأسباب إنسانية للسماح بدخول الأغذية والأدوية إلى القطاع. بل هو النظام نفسه الذي لا يزال يحكم على الأشخاص بتهم التخابر مع حماس، التي صُنِّقت منذ عام ٢٠١٣ كمجموعة إرهابية في المحاكم المصرية، فما هو إذن دافع النظام المصري للعب دور الوسيط، في هذا الوقت الحرج؟

رداً على هذا السؤال، قالت الصحيفة التركية أن التحرك المصري نحو المصالحة الفلسطينية، الذي سبقه تحسين العلاقات مع "حماس"، لم يكن خطوة مصرية واضحة على الإطلاق، إلا أنها خطوة تم اتخاذها بناءً على طلب، والأهم من ذلك، بناءً على طلب من القيادة الأمريكية التي كانت حريصة سراً على إنجاز صفقة القرن. ومن هنا جاءت هذه الخطوة بهدف تحييد رفض حماس المحتمل للصفقة أو على الأقل تمكين السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس من للسيطرة على قطاع غزة الذي تديره حماس والذي من شأنه أن يعزز بطريقة أو بأخرى الموقف الفلسطيني في طاولة المفاوضات. كذلك، يمكن قراءة مثل هذا الجهد من قبل مصر كمحاولة من قبل الرئيس السيسي للهروب من النكسات الاقتصادية والسياسية المحلية عبر تحقيق إنجاز ولو رمزي في العالم العربي.

٤ - الدور السعودي في الصفقة:

يبدو أن وصول دونالد ترامب إلى الحكم في نهاية عام ٢٠١٦، في ظروف أقل ما يمكن أن يقال فيها أنها "غير طبيعية" تزامن مع عملية التحولات السياسية الجذرية في السعودية باستبعاد العديد من "ولي العهد" أو ولي ولي العهد، الأمر الذي ساهم بوصول الأمير الشاب محمد بن سلمان إلى منصب ولي العهد النهائي في ٢١ حزيران ٢٠١٧. وعلى الرغم من اختلاف طبيعة النظامين السياسيين في كلا البلدين، إلا أن تشابه الطموحات بين المسؤولين ساهم، بشكلٍ أو بآخر، في الوصول إلى ما يسمّى "صفقة القرن" التي جرى التوافق عليها في القمة السعودية - الأميركية في أيار ٢٠١٧ كعنوان لطبيعة العلاقة المستقبلية بين البلدين على المستوى الثنائي والإقليمي، والتي كان أحد أركانها إعلان ترامب نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس مع "صمتٍ موزون" من جانب "الملك الفعلي" الأمير محمد بن سلمان.

في هذا السياق كشف تقرير إسرائيلي عن وجود تدخل سعودي قوي يقوده ولي العهد محمد بن سلمان، لدفع الفلسطينيين للقبول بهذه المبادرة، التي تنتقص من الكثير من حقوقهم وفي مقدمتها قضية اللاجئين وحدود الدولة، ففي قاموس بني سعود ليس هناك عدو إسرائيلي ولا قضية عربية مركزية، بل هناك "نزاع فلسطيني إسرائيلي" على الأرض ينبغي حلّه على حساب الفلسطينيين من خلال فرض الأمر الواقع والإذعان بوجود "إسرائيل" وسلطتها على ما تحتلّه من أرض عربية فلسطينية، وقبل نحو مئة عام كتب "قرن الشيطان" عبد العزيز آل سعود لـ "السير برسي كوك" مندوب بريطانيا في منطقة الخليج آنذاك بأنه لا مانع عنده من إعطاء فلسطين لليهود المساكين!

التدخل السعودي المُعادي لحقوق الفلسطينيين حصل خلال اللقاء الذي جمع الأمير بن سلمان بالرئيس محمود عباس، الذي استدعي على عجل إلى الرياض. وأشار التقرير الذي نشره موقع i24NEW الإسرائيلي، إلى أنّ الانتظار لخطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسلام لن يدوم طويلاً، إذ أن ولي العهد محمد بن سلمان، أبلغ الرئيس الفلسطيني بأن الولايات المتحدة تستعدّ للكشف عن خطّتها لإحياء العملية السلميّة الراكدة. وبما يشير إلى التقارب السعودي الإسرائيلي، كشف قبل أيام النقيب عن وثيقة سرية وصفت بـ "غير المسبوقة" صادرة عن وزارة الخارجية الإسرائيلية، تحثّ سفراء إسرائيل على دعم مواقف السعودية في حربها ضد اليمن. لكن في دلالة جديدة على الرفض الفلسطيني لهذه الصفقة الأمريكية التي تبنتها المملكة، حسبما جرى كشفه، فإنّ الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي طالما عارض أي حلّ سلمي لا يضمن حلاً مرضياً لمسألة اللاجئين ولا يعترف بالقدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية العتيدة، وطالب بوقف الاستيطان وتجميده كلياً كشرطٍ لإطلاق أي عملية تفاوضيّة جديدة، كرّر هذا الموقف خلال زيارته السعودية. ومن ضمن ما تحتويه الخطة حسبما جرى كشفه من الموقع الإسرائيلي، بشأن الحدود النهائية لحلّ الدولتين فإنّ الولايات المتحدة تسعى لأن تضمن "أمن إسرائيل"، في مقابل "حرية التنقل للفلسطينيين وحرية التصدير والاستيراد"، لكنها مع ذلك تشمل مطلباً إسرائيلياً صريحاً وهو أن يبقى الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية والمناطق الحدودية في غور الأردن.

ونقل التقرير عن مصدر فلسطيني مقرّب من متّخذي القرار، قوله أن الرئيس عباس "عبّر عن امتعاضه من الخطة"، وطالب بالضغط لتحسين الشروط. بالتالي فالسؤال المهم الذي يطرح نفسه في هذه اللحظات: هل تتقاطع مصالح رجل الأعمال ترامب والأمير الطموح "الإمبراطور الجديد" لكي يكتب "تاريخ المستقبل" لمنطقة الشرق الأوسط بالعموم والشرق العربي بالخصوص عبر "بوابة القدس"؟

بدايةً، لا بدّ من القول أنّه في ظلّ الضجة الكبيرة التي سبّبها قرار الرئيس الأميركي بنقل السفارة من تل أبيب إلى القدس يوم الأربعاء ٦ كانون الأول ٢٠١٧، وفي ظلّ ردود الفعل الغاضبة والكبيرة وغير المتوقّعة في العالم التي وصلت إلى ١٢٠٠ تظاهرة في يومٍ واحد بمشاركة آلاف بل وملايين المحتجّين على هذا القرار، من عمان إلى مدريد، ومن رام الله إلى باريس، ومن تونس إلى طهران، ومن القاهرة إلى بكين، ومن دمشق إلى هافانا، ومن بيروت إلى موسكو، تضاعفت التكهّنات بنتائج هذا القرار، فمنهم من توقّع انتفاضة جديدة، والبعض الآخر توقّع انهيار "عملية السلام" بين الفلسطينيين والإسرائيليين المتعنّزة أصلاً، وهناك من يظن أنه ستكون انعكاسات خطيرة لهذا القرار على الاتفاقيات الموقعة أصلاً بين الدولة العبرية وبعض الدول العربية مثل: معاهدة "كامب ديفيد" ١٩٧٨ أو معاهدة "وادي عربة" ١٩٩٤.

هكذا، يبدو أن الجميع - أو على الأقل الأغلبية - استبعدوا فرضية عودة الرئيس ترامب عن قراره الذي يمثل، بشكلٍ أو بآخر، قطيعة مع سابقه من رؤساء الولايات المتحدة الأميركية الذين تردّدوا في تنفيذه رغم إصداره من جانب مجلس الشيوخ الأميركي في عام ١٩٩٥: فهل فعلاً يمكن تصوّر عودة الرئيس عن قراره بأن يقول مثلاً: "آسف، لم أعتقد أن هذا القرار سيعزل أميركا عن العالم، وسيضعف حلفائي في المنطقة، ولذلك أعتذر وأقلب الصفحة، وأعود إلى المربع الأول"؟ والسؤال الافتراضي الثاني الذي يمكن طرحه ويسير في الاتجاه نفسه: من هو الشخص أو الهيئة أو الدولة القادرة على أن تُقنع الرئيس ترامب بأن يعود عن قراره أو تجميده أو تأجيله، على الرغم من تأكيد وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون أن التنفيذ سيكون بعد عامين؟!

بناءً على تسلسل العلاقة بين البلدين من خلال علاقة ترامب - بن سلمان، لا يمكن للأوّل اتّخاذ قرار بمثل هذا الحجم (نقل السفارة) وهذه الحساسية على المستوى العربي والإسلامي إلا بموافقة الثاني ليحقق هدفين كبيرين وهما:

١. إرضاء شريحة واسعة من قاعدته الانتخابية إضافةً إلى إرضاء اللوبي الصهيوني وإسرائيل بعد العزلة الدولية التي شهدتها الكيان الإسرائيلي على مستوى الرأي العام الدولي واليونسكو، علماً بأن ٦٣% من الشعب الأميركي ضد هذا القرار كما تقول استطلاعات الرأي الأميركية نفسها!
٢. بعث رسالة مباشرة للأمير الطموح مفادها أنه إذا أراد أن يُحقّق رغبته في بناء دولة - إمبراطورية إسلامية في السعودية في ظلّ حكمه القادم - الذي يعدّ له جيداً هذه الأيام - فعليه أن يكمل التريليون، أي ٥٤٠ مليار دولار إضافية.

وبالتأكيد، لا بد أن ترامب وإدارته الجمهورية قد فكّكا شفرة "فكرة الإمبراطورية الإسلامية" التي يقودها ويحلم بها الأمير بن سلمان ويسعى إلى تحقيقها على أكثر من صعيد عبر العديد من السياسات والوقائع المختلفة:

- الرياض، عاصمة القمم: إذ لا يمكن تفسير تنظيم ثلاث قمم في آن واحد في العاصمة السعودية في ٢٠-٢١ أيار/مايو ٢٠١٧ (قمة أميركية سعودية، وقمة أميركية - خليجية، وقمة أميركية - إسلامية)، وإبرام "صفقة العصر" - التي اعترف وزير الخارجية الروسي بأنه لا يعرف عنها شيئاً - إلا بالرغبة الجامحة لدى القيادة السعودية بإبراز "قوتها الكامنة" التي يمكن السيد ترامب الاعتماد عليها، ما يجعلها أن تُحيى - بشكل أو بآخر - اتفاق روزفلت - عبد العزيز في عام ١٩٤٥ الذي انتهى أو على وشك، والذي كان ينص على "تأمين النفط مقابل تأمين النظام".

- تغيير الاستراتيجية العسكرية: فبعدما كانت السعودية تمنع نفسها من التدخّل العسكري خارج نطاقها الجغرافي، بدأت منذ وصول الملك سلمان بن عبد العزيز ووزير دفاعه بخلق تحالف عسكري في اليمن مشكل من ١٠ دول تحت مسمى "عاصفة الحزم" منذ ٢٥ آذار ٢٠١٥، وما زال. وهكذا طوّر "الإمبراطور الجديد" ابن سلمان الاستراتيجية العسكرية السعودية من الدفاع إلى الهجوم على قاعدة المثل الشعبي المعروف: "أنا أعمى ما بشوف أنا ضراب السيوف".

ويمكن اعتبار عملية إجبار رئيس الوزراء اللبناني السيد سعد الحريري على تقديم استقالته من الرياض في ٤ تشرين الثاني على أنها "رسالة" ليس للبنان فقط، بل للجبهة المناوئة أيضاً، بأن السعودية ستطبق سياسة "إما معنا أو ضدنا"، وأنها قادرة على تدفيع الثمن لكل من يسعى إلى مواجهتها داخل أو خارج أراضيها، وهذا أمر جديد في السياسة السعودية.

- بناء التحالفات: بعد التحالف العشري (١٠ دول) ضد اليمن، تسعى القيادة السعودية الجديدة لبناء "التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب" والمشكّل من ٤١ دولة إسلامية، ومقرّه الرياض، ويسير ضمن توجّهاتها بقيادة قائد الجيش الباكستاني الأسبق "رحيل شريف"، كي تبرز نفسها بأنها تقود "معسكراً سنياً" قوياً في مواجهة جبهة المقاومة والرفض الذي تقوده إيران وحلفاؤها.

- توحيد شبه الجزيرة العربية: "لا صوت يعلو صوت السعودية" في شبه الجزيرة العربية، فبناءً على هذا الشعار سعت السعودية للحدّ من "المشاغبات القطرية" بلائحة من ١٣ بنداً تتناول دعم قطر للإرهاب، والتقارب مع عدو مجلس التعاون الخليجي اللدود إيران، ودور قناة "الجزيرة" التخريبي، وغيرها. ولذلك قررت

السعودية بصحبة الإمارات العربية المتحدة، ومصر، والبحرين محاصرة قطر سياسياً واقتصادياً من دون أن يصل ذلك إلى التدخل العسكري منذ ٥ حزيران من هذا العام وإلى الآن.

- ترتيب البيت الداخلي: بغض النظر عن الأهداف المُعلنة أو المبطّنة لسياسة محاربة الفساد في السعودية بقيادة الأمير ابن سلمان التي شملت شخصيات من العائلة المالكة وصل عددها إلى ١١ أميراً من الحجم الثقيل، إلا أن هذه الأهداف تُبرز حجم الإصرار الذي يمتلكه الأمير الشاب، بدعم أميركي مباشر، في تصفية منافسيه وأعدائه في الداخل - سواء أكانت حجة الفساد مقنعة للبعض أم لا - قبل الوصول إلى الحكم لتحقيق حلمه في بناء مشروعه السياسي الذي يجعله يقترب في مسعاه من جدّه عبد العزيز في بدايات عهده في ثلاثينيات القرن المنصرم.

- خطة اقتصادية واجتماعية: عبر الخطة الإستراتيجية المعروفة بخطة «٢٠٣٠» والتي يمكن من خلالها، نظرياً، التحرر من عقدة الاعتماد الكامل على النفط، وبناء دولة مؤسسات، واقتصاد حرّ مستقل وقوي يستطيع من خلالها الأمير بن سلمان تمويل حلمه في بناء هذه الامبراطورية التي تجد تغطيتها الشرعية بوجود الحرمين الشريفين واتجاه مليار ونصف مليار مسلم في صلواتهم اليهما.

٥ - الخلفية الفلسطينية للصفحة:

لقد وظّفت البرجوازية الفلسطينية الكبيرة بدعم من النظام العربي الرجعي الرسمي و"المجتمع الدولي" شعارات مثل "الحرية والاستقلال" و"الدولة المستقلة"، لأنها كانت فعلاً تبحث عن وطن لمالها وعن بنوك فلسطينية للحفاظ على مصالحها وهيمنتها وعلى القرار السياسي. واستطاعت، من خلال جيش الموظفين والمتقنين والمنتهزين، تضليل الطبقات الشعبية في عملية تزييف واستلاب للوعي واستغلال رخيص لعواطف الجماهير الشعبية التي قيل لها أن توقف انتفاضتها لأن الدولة بعد أوصلو أصبحت على مرمى حجر!

وبالقدر الذي كانت تفرض البرجوازية الكبيرة سطوتها وتحكم قبضتها على المؤسسة الفلسطينية المالية والعسكرية والثقافية والإعلامية وعلى مركز القرار في المنظمة والسلطة، بالقدر الذي كانت تفقد فيه الطبقات الشعبية الفلسطينية سلطتها وموقعها ومشروعها التاريخي، ثم وجدت نفسها بين فكيّ كماشة، بين مطرقة الاحتلال وسندان وأسنان "القطاع الفلسطيني الخاص". وما حصل من تعاون اقتصادي يجد تجلياته في أرض السياسة أيضاً وعلى شكل تنسيق أمني وسجون وعمالة بلا حدود!

لقد وجدت البرجوازية "الوطنية" الفلسطينية خلاصها في خشبة الانتفاضة الشعبية الكبرى عام ١٩٨٧ فنظرت إليها نظرة ضيقة توظيفية نفعية باعتبارها القاطرة التي ستأخذها إلى الدولة الفلسطينية الموعودة، فتضاعف إنتاجها وتراكم رأسمالها المالي في الأرض المحتلة مع سنوات الانتفاضة بسبب المقاطعة الشعبية الواسعة للمنتوجات الصهيونية والإقبال على المنتج الوطني والمحلي فضلاً عما كانت تحصل عليه من "الدعم العربي" و"أموال الصمود" فسال لعابها أكثر، ثم صار نصفها الآخر، شرقي النهر وفي الخارج، يبحث هو الآخر عن حصته من كعكة السلطة في التسوية التاريخية المقبلة. ومن الممكن القول أن نتائج حرب الخليج الأولى عام ١٩٩٠ وانهيار الكتلة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي وغيرها من أسباب، إضافة إلى حزمة من الحجج والذرائع الواهية والأوهام التي لا حصر لها، وفرت أرضية مناسبة لهذا الفضاء السلبي العام الذي فيه أقدمت قيادة "منظمة التحرير الفلسطينية" ومعها الطبقة التابعة من كبار التجار والسماسرة والوكلاء نحو المنزلق الخطير والكارثي الذي تمثل في توقيع اتفاق أوسلو، أو وثيقة إعلان المبادئ، في ١٣ أيلول ١٩٩٣.

وعادت الرساميل الفلسطينية إلى "الوطن" مع ياسر عرفات بعد توقيع الاتفاقية، وأسست البنوك والمصارف والشركات المتعددة وخصوصاً في مجال الإنشاءات والعقارات والتجارة من موقع التابع والملحق الصغير وبالتعاون الوثيق مع اقتصاد العدو في إطار علاقات التشابك المصرفي المالي مع بنوكه ومع النظام العربي الرسمي، وبخاصة الخليجي وما يسمّى بـ"الدول المانحة". واعتبرت الرأسمالية الفلسطينية "الجديدة" أن "السلطة" الجديدة كملكية خاصة لها وممثلها الشرعي الوحيد. فانزلت أكثر وأقدمت على توقيع اتفاقيات باريس الاقتصادية وغيرها فألحقت بالغ الضرر في بنية الاقتصاد الوطني الإنتاجي وشوّهته أكثر ودفعت بكتل شعبية فلسطينية متزايدة إلى القاع وإلى حياة الإفقار والارتهان والمديونية.

وإذا نجحت البرجوازية الفلسطينية من حديثي النعمة في جني مليارات الدولارات لصالح حساباتهم في البنوك إلا أنهم فشلوا فشلاً ذريعاً في تحقيق "الاستقلال" و"التنمية" و"الديموقراطية" وسقطت كل مقولاتهم الواهية. هذه الطبقة لا يمكن أن تغير طبيعتها الطفيلية الارتزاقية النفعية ولا نزوعها الدائم للتسوية وانشدادها إلى منطق الصفقة التجارية في كل شيء. ولذلك أدمنت أفيون المفاوضات.

بهذا السلوك وهذه العقلية أسست "طبقة أوسلو" لكيان هجين لا شكل له ولا روح، فانتشر الفساد السياسي والمالي والأخلاقي والإداري في كل أجهزة السلطة. وفي الوقت ذاته، تركت الطبقات الشعبية تواجه مصيرها وتعتمد على "الوظيفة" وسوق العمل العبري وما تقدّمه لها مصانع العدو من فرص عمل. هذه المصانع بدأت تنتقل عن قصد للضفة وفي محيط المستعمرات، وبعد عقدين من الزمن وصلت معدلات البطالة إلى نحو ٤٥

% في الضفة و٥٥ % في قطاع غزة المحاصر، والتهمت جرافات العدو آلاف البيوت الفلسطينية وصارت نصف الضفة تقريباً.

هذا الواقع الجديد الذي أسس له اتفاق أوسلو، فتح الباب واسعاً أمام انتشار ظاهرة "المنظمات غير الحكومية" والتي أصبحت الضلع الثالث في بنية وهيكل الاقتصاد الفلسطيني المحلي، هذه الظاهرة المدمرة تسللت إلى الجسد الفلسطيني كالسرطان في مرحلة فقدت فيها الحركة الوطنية الفلسطينية عناصر قوتها، فأزاحتها وجلست مكانها، وهضمت آلاف الكادرات الوطنية في مؤسساتها الجديدة، وسلبت كل عناصر المناعة الوطنية والثقافية والفكرية وهمشت أطر العمل الأهلي والنقابي والنسوي ودجنت آلاف المناضلين والمناضلات في تشكيلاتها "المدنية" وحولتهم إلى جيش من الموظفين المستهلكين وآلة إعلامية مجانية لتبرير أوسلو والتكيف مع الواقع الجديد وشروطه.

أمام هذه الصورة وما أفرزته مرحلة أوسلو من نتائج وتداعيات وجدت الطبقات الشعبية الفلسطينية نفسها على قارعة الطريق، في الوطن والشتات وأصبحت خارج المشهد الوطني تقف في العراء. لقد خسرت ما اعتبرته أدواتها الوطنية الجامعة "منظمة التحرير" لصالح السلطة وطبقة أوسلو ثم خسرت كل الاتحادات والمؤسسات الشعبية والنقابية التي اندثرت لصالح المنظمات الجديدة وخسرت مشروعها السياسي التحرري، وترى اليوم كيف يجري تصفية كل الحقوق الوطنية التي بذلت في سبيل تحقيقها الدماء ولا تزال تبذل كل التضحيات.

إذا كانت البرجوازية الفلسطينية (الأقلية) وجدت مشروعها الخاص في تأسيس كيان أوسلو فالسؤال الطبيعي الذي يطرح نفسه اليوم: ما هو مشروع "الأكثرية الشعبية" داخل وخارج الوطن المحتل؟ وماذا تحتاج هذه الأكثرية المفقرة والمهمشة كي تتلمس طريقها وسلاحها لتصنع البديل الثوري الديمقراطي في مواجهة طبقة فلسطينية من الخونة ووكلاء الاستعمار من متعهدي الخيانة الكبرى المسماة صفقة القرن.

٦ - حيثيات الصفقة وبنودها:

معلومات خطيرة عن "صفقة القرن" كشفها ناشط إسرائيلي يدعى "دانيال مورجانشتين" في صحيفة "هآرتس" بتاريخ ١٥ تموز ٢٠١٧، في مقال بعنوان "ليست واحدة ولا اثنتين بل ثلاثة".

بكلمات أخرى يؤكّد الكاتب وهو - ناشط في مجال البيئة- سعي الولايات المتحدة لتقسيم فلسطين بحيث تضم مصر قطاع غزة إلى سيادتها، مقابل حصول الأردن على أجزاء من الضفة الغربية، وضم باقي أجزاء الضفة لإسرائيل. وفي التفاصيل أنّه في احتفالية خاصة جرت على شرف "إسرائيل" في نيويورك تحدّث جون بولتون، الذي عمل سفيراً للولايات المتحدة بالأمم المتحدة، عن أنه يستعبد تماماً التصوّر السائد لحلّ الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني عن طريق "دولتين لشعبين". وصاغ بولتون في المقابل حلاً مبتكراً: ثلاث دول- مصر والأردن وإسرائيل: بحيث تتبنّى مصر قطاع غزة، وتفرض الأردن رعايتها السياسية والاقتصادية على أجزاء من الضفة الغربية، وتحرص "إسرائيل" على باقي الضفة الذين سينضمون لمواطني "إسرائيل" بمساواتهم في الحقوق والواجبات. واعتبر بولتون ان خطوط ١٩٦٧ هي خطوط وقف إطلاق النار، وليست منطقيّة من الناحية الجغرافية والجيوسياسية. هذه الخطوط ليست مناسبة كأساس لأية مفاوضات سياسية. فتجربة الحياة المشتركة بين اليهود والعرب في "أرض إسرائيل" على حدّ تعبيره قد شهدت مدّاً وجزراً وليس هناك طريقة للفصل بين عرب إسرائيل واليهود، وبين مليوني عربي في الضفة الغربية و ٤٣٠ ألف يهودي (في مستوطنات الضفة). وتابع يقول: "يتمتع الفلسطينيون في المنطقة A بحكم ذاتي كامل: بما في ذلك الخدمات المدنية والاقتصاد والشرطة، باستثناء وجود جيش وكيان سياسي. ولدى السلطة الفلسطينية مجلس تشريعي ومحاكم تعمل وفقاً للقانون الأردني- العثماني الذي كان سارياً عشية حرب الأيام الستة. وبالتالي فحلّ الثلاث دول هو نافذة فرص لإنهاء الصراع". واعتبر أنّ مفاتيح الحل هي في أيدي الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والملك الأردني عبد الله، مقابل الموافقة على حصول الرئيس والملك على سريان جديد لمعاهدات السلام مع "إسرائيل" ودعم مادي من قبل كل الدول المناصرة للسلام، بالشكل الذي لا يمكنهما رفضه. وسيبقى نهر الأردن داخل الحدود الأمنيّة لمملكة الأردن و"دولة إسرائيل"، مثل الحدود الإسرائيلية- المصرية- وهي الحدود التي ستكون تحت السيطرة الأمنيّة المشتركة للجيش الإسرائيلي والجيش الأردني والجيش المصري، على التوالي. سيكون هذا هو أفضل استثمار دولي للدول الكبرى لتصفية بؤرة صراع إقليمي نازفة، وينهي دفعة واحدة حكم الاحتلال، والمخاوف من تحول "إسرائيل" إلى دولة ثنائية القومية.

وذكر التلفزيون الأميركي فوكس نيوز الأوسع انتشاراً، نقلاً عن مصادر للمخابرات الأميركية، أن صفقة القرن ستجري سنة ٢٠١٨ في شأن القضية الفلسطينية، وذكرت أن صفقة القرن تعتمد على النقاط التالية:

١. اعتبار القدس عاصمة إسرائيل.

٢ . الإبقاء على ٥٠ ألف فلسطيني من أصل ٣٢٥ ألف فلسطيني يقيمون في القدس، بعد اعتبارها عاصمة إسرائيل من قبل أميركا، وفي ذات الوقت، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن إقامة ١٤ ألف وحدة سكنية تتسع إلى ٤٠٠ ألف إسرائيلي لتهود القدس ديموغرافيا.

٣ . إبقاء مدن المستوطنات الإسرائيلية داخل الضفة الغربية، حيث أصبح عدد سكانها ٣٥٠ ألف إسرائيلي.

٤ . بما أن مساحة الضفة الغربية هي ٥٨٠٠ كلم، ومساحة سيناء هي ٦٠ الف كلم ويقوم في سيناء فقط مليون و٤٠٠ الف مواطن، فإن صفقة القرن تقضي باعطاء ٢٠٠٠ كلم مربع من أصل ٦٠ الف كلم وهي مساحة سيناء، وإضافة مساحة الـ ٢٠٠٠ كلم الى قطاع غزة، لنقل الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى غزة، وإلى منطقة رفح والعريش ومساحة ٢٠٠٠ كلم من سيناء.

٥ . تقوم السعودية عبر وعد من ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، كذلك "إسرائيل"، كذلك الولايات المتحدة، بوصل غزة بمساحة الـ ٢٠٠٠ كلم في سيناء، إضافة إلى ٣ في المئة من صحراء النقب لصالح توزيع غزة، مقابل بقاء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

٦ . يتم إعلان قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها مدينة أبو ديس القريبة من القدس المحتلة، ويقوم ٣ ملايين فلسطيني في مساحة الـ ٢٠٠٠ كلم من سيناء التي مساحتها ٦٠ الف كلم والـ ٢٠٠٠ كلم يشكلون نصف مساحة الضفة الغربية، إضافة إلى ٣ في المئة من صحراء النقب، على أن تقدم السعودية ٤٠٠ مليار دولار كي توافق السلطة الفلسطينية تحت الضغط من أميركا وإسرائيل والسعودية ودول الخليج على صفقة القرن التي تشمل النقاط التالية، وأن بداية التنفيذ هو إعلان الرئيس الأميركي ترامب أن القدس عاصمة إسرائيل.

من ناحية أخرى كشف موقع صحيفة "راي اليوم" الالكتروني عما أسماه "صفقة كبرى"، عرضها الملك السعودي سلمان على رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس خلال آخر زيارة له إلى السعودية في ظلّ الزيارة السرية التي قام بها صهر الرئيس الأميركي جاريد كوشنر، وجيسون غرينبلات، مبعوث السلام الخاص، إلى الرياض قبل وصول عباس بأسبوع.

وقالت الصحيفة في افتتاحيتها أنه في ظل التوتّر المتصاعد في المنطقة العربية في اليمن ولبنان وسورية، والأحاديث المتواترة عن وجود صفقة كبرى يسعى دونالد ترامب وصهره جاريد كوشنر طرحها كتسوية

"تاريخية" للصراع العربي الإسرائيلي، يسأل المرء أين يقف الفلسطينيون، سواء في الضفة (السلطة)، أو قطاع غزة (حماس) من كل هذه التطورات؟

حركة "حماس" حسمت أمرها فيما يبدو بعد انتخابها قيادة جديدة، وقررت أن تتمسك بهويتها كحركة مقاومة، واستعادت علاقاتها مع إيران وحزب الله، وبدأت تقيم جسور التواصل تدريجياً مع سورية والعراق، ولكن السؤال يظل حول موقف "الشرعية" الفلسطينية المتمثلة في الرئيس محمود عباس وسلطته، ومنظمة التحرير الفلسطينية التي يتزعمها أو ما تبقى من مؤسساتها.

من تابع الزيارة التي قام بها عباس إلى السعودية قبل فترة يلمس حالة من الحفاوة غير المسبوقة التي حظي بها من قيادتها، حيث أقام الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز حفل استقبال على شرفه، دعا لحضوره عدداً كبيراً من الأمراء والمسؤولين الكبار في الدولة السعودية، وكان على رأس الحضور الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد والرجل القوي في المملكة.

الصحافة الإسرائيلية كانت الوحيدة تقريباً التي تحدّثت عن هذه الزيارة ودلالاتها، وقال موقع "124" الإسرائيلي أن السعودية ضغطت على عباس للقبول بصفقة ترامب الكبرى لتحقيق "السلام" في الشرق الأوسط، بما يُسمّى بـ"صفقة القرن"، أو الاستقالة.

جاريد كوشنر، صهر الرئيس ترامب، وجيسون غرينبلات، مبعوث السلام الخاص، قاما بزيارة "سريّة" إلى الرياض قبل وصول عباس بأسبوع، وكشّف ولي العهد السعودي للأخير عن بعض ملامح هذه الصفقة التي تدور حول حل الدولتين، وتأجيل بحث قضية القدس، وحصول تطبيع عربيّ كامل بين العرب وإسرائيل، مقابل مساعدات مالية سخية للسلطة.

لا أحد يعرف كيف كان ردّ عباس على مُضيفيه السعوديين، فالرجل لم يُدلِ بأيّ تصريحاتٍ حول هذه المسألة منذ عودته من الرياض، ولكن كان لافتاً إعلان مدير عام قوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية اللواء حازم عطا الله استئناف كامل التنسيق الأمني مع العدو، واعترافه أمام الصحافيين أن هذا التنسيق لم يتوقّف في الأساس، رغم الإعلان عن ذلك أثناء انتفاضة بوابات المسجد الأقصى في منتصف تموز الماضي، وأنّ ما توقّف فقط هي اللقاءات بين قيادات الأمن الفلسطينية ونظيرتها الإسرائيلية. فهل هذا الإعلان هو رسالة إلى الإسرائيليين والسعوديين والأمريكان بأنّ موقف السلطة والرئيس عباس من الصفقة الكبرى إيجابي، أم أنّ المسألة مجرد صدفة، وليس لها علاقة بزيارة عباس إلى الرياض؟

لا أحد يملك إجابة واضحة في هذا الخصوص، ولكن ما هو معروف هو أن أي "حرب كبرى" في المنطقة، يخطّط لها العرب والأمريكان إنّما يحتاجون معها للورقة الفلسطينية، كغطاءٍ لتمريرها وإكسابها شرعية التزوير أمام الجماهير العربية والإسلامية.

عباس تجاوز الثمانين من عمره بعدة سنوات، وبات هو الوحيد المتبقي من جيل الآباء المؤسسين للثورة الفلسطينية بقيادة حركة "فتح"، ولذلك هو الوحيد القادر على تقديم هذا الغطاء لأكبر عملية تصفية للقضية الفلسطينية على يد الأمريكان وحلفائهم من عرب الخيانة والتخاذل، والأمل معقود على أن لا يُقدم على هذه الخطوة، ويُنهى أشرف وأقدس قضية عربية وإسلامية وعالمية بالشكل الذي يُريده هؤلاء، ليقدموها قرباناً على مذبح أطماع الإسرائيليين ومخططاتهم الإجرامية.

لا بدّ للقضية الفلسطينية أن تظلّ بعيدة عن سياسة المحاور، مثلما يجب أن تتمسك السلطة بالثوابت الفلسطينية كاملة، وإذا كان لا بُدّ من الانحياز فيجب أن يكون لمحور المقاومة الشريفة دون غيره. هذا المحور الذي لم يُساوم قط على الحقوق الكاملة وغير المنقوصة للشعب الفلسطيني، والتاريخ لن يرحم، والمرحلة حرجة جدّاً، والقَبْض على الجمر مهما كان مُلتهباً هو خيار الرجال في مثل هذه المراحل الصعبة والمصيرية.

٧ - خطوة نقل السفارة:

تطوّر الموقف الأمريكي من قضية القدس على ضوء عاملين: الأول هو الضغط الإسرائيلي والصهيوني، حيث قرّرت واشنطن أنّ "إسرائيل" أدري بالمنطقة منها ومشورتها في هذه المسائل أقرب إلى التصديق ما دامت "إسرائيل" هي الوكيل الحصري للولايات المتحدة في المنطقة وما دامت واشنطن متفقة تماماً مع الصهيونية على كافة المنطلقات والأهداف، وأهمّها أن فلسطين ملك لليهود، وأن استردادها يتمّ على مراحل بحسب الظروف وعلى واشنطن أن تقدّم التمويه والإشغال الدبلوماسي اللازم من خلال ما يسمّى زوراً بعملية السلام، وكذلك ممارسة الضغط والخديعة بالنسبة للعرب والسلطة الفلسطينية منذ أن قامت هذه العملية على أساس أوصلو عام ١٩٩٣. وهذه المفاهيم جميعاً يعلمها الجانب العربي أيضاً، حكومات وشعوبا، كما يعلمها الجانب الفلسطيني. أما العامل الثاني، فهو درجة تحكّم الحكام العرب بشعوبهم وقهرهم والهيمنة عليهم وإلغاء الشارع العربي تماماً من المشهد فتصبح الشعوب في جانب والحكام في جانبٍ آخر، وهذا هو بالضبط ما وصلنا إليه في هذه المرحلة.

وفي ضوء هذين العاملين بوسعنا أن نتناول تطوّر الموقف الأمريكي من قضية القدس. فقد بدأ الموقف الأمريكي صلباً مع قرار التقسيم الذي يخرج القدس من الصراع ويضمن تدويلها. وفي بداية الخمسينات من القرن الماضي أصدرت الخارجية الأمريكية مذكرة تحدّد فيها المركز القانوني لمدينة القدس ورفض الاعتراف باستيلاء "إسرائيل" على غرب القدس كما احتجّت على نقل الكنيست ووزارة الخارجية ورئاسة الوزراء واتحاد العمال "الهستدروت" إليها. وعقب عدوان إسرائيل عام ١٩٦٧ أكّد المندوب الأمريكي في مجلس الأمن على الموقف نفسه وعدم اعتراف الولايات المتحدة باحتلال شرق القدس، وهو الأمر الذي أكّده قرار مجلس الأمن الشهير ٢٤٢.

وعندما بدأت "إسرائيل" بتهويد وضّم الأراضي في القدس والضفة الغربية صدر قرار مجلس الأمن عام ١٩٦٨ ضد هذه الممارسات، وكان القرار الحاسم هو الذي صدر في آب ١٩٨٠ رقم ٤٧٦، والذي أكّد على الوضع القانوني للقدس كما أبطل قانون الكنيست باعتبار القدس عاصمة دائمة وأبدية لـ "إسرائيل"، وهو الموقف نفسه الذي تكرّس بالرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في تموز ٢٠٠٤ الخاص بالجدار العازل وكانت تلك فرصة فريدة لكي تحدّد المحكمة الوضع القانوني للقدس والأراضي الفلسطينية رغم صدور خطابات الضمان الأمريكية لـ "إسرائيل" في نيسان من العام نفسه خلال زيارة شارون لواشنطن. وهذه الخطابات قلبت الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية تماماً.

من الواضح أن الموقف الأمريكي من القدس كان منسجماً مع الموقف الإسرائيلي وأنّ تطور موقف الحكومة الأمريكية كان تغطية للموقف الحقيقي على الأرض. فالمعروف أن الكونغرس قد أصدر قانوناً للقدس عام ١٩٩٥ ثم أكّده عام ٢٠٠٢ في الوقت الذي كانت القوات الأمريكية تتدفّق على الخليج لاحتلال العراق وبعد أشهر من ضغط واشنطن على الحكام العرب لقبول ما سمّي بالمبادرة العربية للسلام في قمة بيروت العربية في آذار ٢٠٠٢.

معنى ذلك أنّ الكونغرس اعتبر القدس عاصمة لـ "إسرائيل" وطلب من الرئيس نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، ولكن الرئيس له سلطة تأجيل هذا القرار كل ستة أشهر. وعندما أعلن الرئيس ترامب في بيانه مساء يوم ٥ كانون الأول ٢٠١٧ أنّ القدس عاصمة "إسرائيل" وأن ذلك يخدم السلام وقرّر في الوقت نفسه نقل السفارة الأمريكية فوراً إلى القدس فإنّ بيان الرئيس ترامب قد تضمّن جزأين:

الجزء الأول؛ هو أن القدس عاصمة "إسرائيل"، والجزء الثاني؛ وهو نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس فإنّ ذلك يستدعي عدداً من الملاحظات لفهم هذا الموقف ودوافعه والآثار المترتبة عليه:

الملاحظة الأولى هي أنّ الرئيس ترامب منذ لحظة ترشّحه نذر نفسه لتتويج المشروع الصهيوني بقيام "إسرائيل" الكبرى حسبما خطّط له، والمُقرّر عام ٢٠٢٠، ولذلك لا بدّ من البحث عن الآليات التي أوصلت الرئيس ترامب إلى الحكم في هذه المرحلة على خلاف كافّة التوقعات وفضيحة التدخّل الروسي لإنجاحه. وسوف يتّضح أنّ روسيا لا علاقة لها بالموضوع، وأن الصهاينة هم الذين ربّوا ذلك بدليل أنّ كل الطاقم بما في ذلك ابنة الرئيس التي تحوّلت إلى اليهودية وزوجها اليهودي والسفير الأمريكي في تل أبيب اليهودي أيضاً، بالإضافة إلى تصريحات ترامب في حملته الانتخابية بالذات حول "إسرائيل" والتي لم تستطع المؤسسات الأخرى كما هي العادة تغيير مسيرتها.

الملاحظة الثانية؛ هي أن الموقف الأمريكي الذي يعتمد على العاملين السابقين وهما العامل الإسرائيلي والعامل العربي يتزايد اقترابه من الواقع. وتطبيقاً لذلك استدعى الرئيس ترامب الحكام العرب والمسلمين في الرياض في أيار ٢٠١٧ واتّخذ قراراته التي أيدها بعضهم صراحة وأيدها بعضهم ضمناً، ومنها أهم ملامح صفقة القرن التي جاء ترامب لينفّذها على الأرض وهي أولاً وقبل كل شيء تجريم المقاومة ضد "إسرائيل" والاستجابة لمطلبها في القدس. أما ما يُقال من أن واشنطن تنزّع عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين أو السلام الدافئ، كما أراد الرئيس السيسي، فهو لا يتطابق مع حقيقة الموقف الأمريكي والعربي الرجعي. ولذلك من الطبيعي أن يخطر الرئيس ترامب حلفاءه العرب بقراره بشأن القدس قبل ساعات من إعلانه، وهو ما فسّر لدى هؤلاء الحكام بأنهم محظوظون باختيار الرئيس ترامب لهم. وفي ضوء ذلك لا قيمة مطلقاً للدعوات التي انطلقت لستر عورات العرب والمسلمين والمتعلّقة بدعوة الجامعة العربية والتعاون الإسلامي للنظر في قرار القدس وهم يعلمون جيداً أنّ الشعوب مهورة والدول ممزّقة والفلسطينيون في أسوأ أوضاعهم والحكام أشدّ اعتزازاً بصداقة ترامب والتضحية بالقدس من أجل هذه الصداقة.

الملاحظة الثالثة؛ هي أنّ واشنطن قرّرت في مسألة القدس بالذات أن تتحدّى قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولذلك هي لا تتوان عن أن تُجاهر بأن "إسرائيل" لا تحتل الأراضي وإنّما تستردّها، وأنّه يجب مساعدتها في هذه المهمّة "المقدسة"، وهي واثقة بأن الحكام العرب ليس لديهم ما يقولونه رداً على ذلك. ومن المتوقع في المرحلة القادمة أن تسعى واشنطن وحلفاؤها العرب إلى تغيير قرارات الأمم المتحدة لصالح "إسرائيل" بحيث أنّ صفقة القرن تؤسس لشرعية جديدة مثلما فعلت في قرار التقسيم المخالف للميثاق، وكذلك في تحويل الحركة الصهيونية من كونها جريمة عنصرية إلى كونها حركة تحرّر وطني، وتمكّنت من استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة لأجل ذلك عام ١٩٩١ أدى إلى نقض المعنى الأول في القرار الصادر عام ١٩٧٥. فالظروف السياسية مهيأة للولايات المتحدة بتطويعها الكامل للمنطقة العربية

والإسلامية وكذلك تحوّل بعد الدول العربية من معارض لـ "إسرائيل" إلى جلب التأييد لمصالحها في المحافل الدولية، وقد رأينا ذلك بوضوح في سلوكيات بعض الدول العربية.

أما روسيا، فلا يتوقّع أن تعارض هذا المسعى الأمريكي في مجلس الأمن، وإن كانت موسكو قد انتقدت قرار ترامب لأن القضية الفلسطينية لم تعد تهمّها وإنما يهّمها "إسرائيل" التي تنسق معها في سوريا وغيرها، أي أن واشنطن الآن تستطيع أن تغيّر مرجعيات القضية الفلسطينية في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن إذا بذلت جهوداً جادة خاصة وقد اتّضحت معالم سياساتها وهي إحلال الصراع العربي الإيراني محل الصراع العربي الإسرائيلي بحيث تصبح "إسرائيل" هي التي تتقدّم الصف العربي ضد إيران خدمة للمصالح الأمريكية والإسرائيلية وضد المصالح العربية.

الملاحظة الرابعة هي أنّ "إسرائيل" والولايات المتحدة قد أعلنتا مراراً أن حلفاءهما هم الحكام العرب، وأما الشعوب التي يُخشى أن تعترض فقد تمكنت خلال السنوات الأربع الأخيرة بالتعاون مع الحكام العرب من القضاء على ظاهرة الشارع العربي الذي كان يطلق المظاهرات والاحتجاجات نصرة للقدس والمقاومة والشعب الفلسطيني، وأصبحت مصالح الحكام العرب في قمع الشارع العربي متّقة مع مصالح "إسرائيل" والولايات المتحدة، خاصة بعد أن أدّت المظالم العربية الرسمية إلى كسر شوكة الشباب العربي والقضاء على حيويته ودفعه في أقصى أمانيه إلى الانخراط في منظمات إرهابية إجرامية تضرّ بالأوطان العربية والإسلام وتصب كلّها في صالح "إسرائيل".

الملاحظة الخامسة؛ هي أنّ قرار مجلس الأمن عام ١٩٨٠ الذي أبطل التشريع الإسرائيلي بشأن القدس ومنع الدول من نقل سفاراتها إليها صدر بدعم أمريكي واضح، ولذلك فإنّ قرار الرئيس ترامب يُعتبر انتهاكاً صريحاً للقرار والموقف الأمريكي نفسه حينذاك.

هكذا تقود واشنطن العالم إلى إنتهاك القانون الدولي لقتل القضية الفلسطينية، وبالتالي يجب على العالم أن يتصدّى للموقف الأمريكي لصيانة النظام والعدل والأمن في العالم.

٨ - صفقة سلام أم إعدام قضية وشعب:

لقد ترافق الحماس الأمريكي لـ "صفقة القرن" مع تطور العلاقات "الإسرائيلية"- العربية على نحوٍ لافت، وهي بدأت بلقاءات سرّية ومن ثم تطوّرت إلى تنسيقٍ عسكريٍّ وأمنيٍّ سرّيٍّ، وهو ما أكّده المدير العام لوزارة

الخارجية "الإسرائيلية" دوري غولد، واصفاً إياها بـ"سيول مياه دافئة من تحت الجليد". وكشفت الوثائق التي أفرجت عنها أميركا مؤخراً، لتقديرها بأن الإعلان عن هذه العلاقات لم يعد يؤذي الدول العربية ويضعها في خانة الخيانة للقضية الفلسطينية، وأن الظروف أصبحت أكثر ملاءمةً لتطبيع العلاقات بين "إسرائيل" والدول العربية، وهذا ما دفع الكيان الغاصب إلى تعديل سياساته العامة في التعاطي مع المشكلة الفلسطينية، وإعطاء الأولوية للتطبيع مع الدول العربية على حساب الحل العادل للقضية الفلسطينية، إلى درجة أصبحت فيها المصالح بين "إسرائيل" وغالبية الدول العربية وخاصة الخليجية مشتركة، والعدو مشترك، وهو إيران وخط الممانعة والمقاومة، وليس هناك ما هو أبلغ من كلام وزير الحرب السابق يعلون في هذا المجال بأن "ما يقوله وزير خارجية السعودية الجبير بالعربية هو ما نقوله بالعبرية".

إنّ ضعف وغياب العمل العربي المشترك وفشل الوضع السياسي العربي الموحد عموماً، وانبطاح أغلب الدول العربية أمام الإرادة الأميركية الصهيونية، كلها أمور قد أسقطت عملياً خطة السلام العربية منذ عام ٢٠٠٢ التي كانت تهدف إلى التطبيع التام والشامل مع "إسرائيل" مقابل إيجاد حلّ "شبه عادل" في نظر النظام العربي للأجيين الفلسطينيين داخل أرضهم وخارجها. لكن الأنكى من هذا أننا نرى الآن تياراً عربياً مدججاً بالمال والإعلام، بقيادة السعودية والدول الخليجية قد أسقط هذا الشرط للحصول على رضا "إسرائيل" وأميركا، في مقابل ممارسة الضغط على إيران لكبح نفوذها في المنطقة بحسب رأيه. هذا في وقتٍ تقوم فيه حكومة إسرائيلية يمينية متطرّفة برئاسة نتنياهو، غير مستعدة بأي حال من الأحوال للتخلي عن أي شيء للفلسطينيين. وقد اتفق وزراء هذه الحكومة في مناسبات مختلفة على رفضهم لأي دولة فلسطينية على حدود عام ١٩٦٧، وأكّدوا أنّ أي دولة من هذا القبيل يجب أن تكون غير ذات سيادة وأن المستوطنات يجب أن تستمر في الوجود، ولذلك فالصفقة المطروحة لن تجلب دولة فلسطينية، بل مجموعة من "الكانتونات" المنفصلة والمتباعدة التي تربطها العوائق والحوجز الإسرائيلية.

لدى الفلسطينيين تجارب سيئة جداً مع الولايات المتحدة باعتبارها راعية غير نزيهة للمحادثات بينهم وبين "إسرائيل"، وكانت واشنطن منحازة تماماً لصالح العدو أيضاً خلال محادثات كامب ديفيد في تموز ٢٠٠٠، ولم تمارس أي ضغط على الوفد الإسرائيلي، الأمر الذي أغضب الرئيس الراحل ياسر عرفات، وكان واحداً من ديناميات كبيرة وراء اندلاع الانتفاضة الثانية في العام نفسه. كذلك كانت عليه الحال أيضاً في مؤتمر أنابوليس "للسلام" في عام ٢٠٠٧، وفي محادثات "السلام" التي عُقدت في واشنطن في عام ٢٠١٠، كما أظهر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عدم الحياد الوقح والواضح بنقله سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس.

رداً على هذا العنت والعناد الأميركي الصهيوني قال عضو المكتب السياسي لحركة "حماس"، موسى أبو مرزوق، إن "صفقة القرن لن تمرّ مهما ساءت الأوضاع الإقليمية، وانشغل الإقليم بنفسه". وشدد على أن "الاحتلال الإسرائيلي لن يكون جزءاً من المنطقة ما دامت القدس والأقصى عنوان المرحلة". ونبّه إلى أن "دعوات التوجّه نحو الصهاينة ليست بريئة، مهما كانت الذريعة". وبيّن أن السياسة الأمريكية في أهدافها النهائية ترغب بإقامة كيان فلسطيني هشّ وممزّق لا دولة، وكنفدرالية مع الأردن ومصر، كما تريد إنهاء مشكلة اللاجئين وتوطينهم حيث هم في الشتات، مع التأكيد على يهودية الكيان قلباً وقالباً.

في المحصلة إنّ ما يسعى إليه الأميركيون والإسرائيليون والعرب المتخاذلون المتآمرون من خلال صفتهم المجرمة هو تفكيك القضية الفلسطينية وخنقها على مراحل أبرزها:

١ - المرحلة الأولى: تحييد العرب عن قضية فلسطين، وتحويل القضية، من قضية عربية مقدّسة، إلى مُسبّبٍ مزعومٍ لكل كوارث ومصائب العرب، وليصبح الفلسطيني بذلك مطارداً، مكروهاً وملعوناً. فعلى هذا الصعيد جرى تسويق، شائعة تقول: إن سبب نكبات العرب لا يرجع إلى تخلفهم بسبب استبداد حكامهم وإجرامهم وتآمرهم، بل يرجع إلى انشغالهم بقضية فلسطين، وحروبهم ضد "إسرائيل"، فتحوّل معظم العرب بكل خفة ووقاحة، من خانة إدعاء الشراكة في قضية فلسطين، إلى حالة النقمة على الفلسطينيين المظلومين، بحيث صار كثير منهم يتمنّون زوال القضية وأصحابها عن بكرة أبيهم، حتى وإن أظهروا على اللسان غير ما يبتنون، فهم يعلنون دعم قضية فلسطين كضريبة كلاميّة في الظاهر، وفي الباطن يكرهون الفلسطينيين ويعملون على تصفية قضيتهم المحقّة والعادلة بأبخس الأثمان.

٢ - المرحلة الثانية، لا تقلّ خطورةً عن الأولى لأنها تستهدف النسيج الفلسطيني الحزبي، فقد تخلّت أحزاب كثيرة عن أبجديات التقاليد الحزبية الوطنية الرئيسة، وأبرزها التزامها بفلسطينيّتها، وبجماهيرها، وبقضيتها فتحوّل بعض التنظيمات إلى (شركات حزبية) مساهمة، ووكالات حزبية، تتبع في الحقيقة مالكي هذه الشركات من غير الفلسطينيين، فزجّ الفلسطينيون في الخلافات العرقية، وأصبحوا أطرافاً فيها، وأحلافاً في الصراعات الدينية والمذهبية، ممّا أدّى إلى إضعاف الوحدة الوطنية الفلسطينية والخوض في الاقتتال والانقسام الداخلي والخارجي وبالتالي التفريط بالقضية وما تنطوي عليه من مقدّسات وطنية وقومية ودينية.

٣ - أما حلقة التفكيك الثالثة، فهي ضرب نواة هذه القضية ولبّها وهي التحرير، والعودة، والقدس، واستبدال هذه الركائز النضاليّة بقضايا جزئية، أبرزها؛ الموظفون، والاستيطان، وتشكيل الوزارات، ورواتب الموظفين، والكهرباء، والموازنات، والمياه. وهذه القضايا الفرعية أصبحت هي القضايا الرئيسة واختفت قضايا

الحرية، وحق العودة، وتفكيك المستعمرات، تحت وطأة الضائقة المعيشية المُفْتَعلة. وضمن هذه الصفقة يجري الإعداد لإحكام حلقة الحصار على الفلسطينيين، بأن تتحوّل الأنظمة العربية إلى حارس سجن كبير، وإلى مُطوع للفلسطينيين، حتى يخرّوا صاغرين، ويوقّعوا على صكّ السخرة الأبدية لصالح السيد الصهيوي- أميركي.

٩ - خاتمة:

على نارٍ هادئة، يُطبخ "الحل الإقليمي" لتمرير "صفقة القرن" التي يُراد من خلالها التخلّص من القضية الفلسطينية نهائياً، وتقديمها كقربان بين يدي الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة دونالد ترامب، المعروف بفساده وتطرّفه وتوجّهاته السياسية العنصرية الداعمة لـ "إسرائيل". وملامح "الحل" تعمل على تسويقه وإقرار أطراف الرباعية العربية بقيادة السعودية، وهي بدأت تتّضح مع كشف الاجتماع الرباعي الذي عُقد في مدينة العقبة الأردنية العام الماضي بمشاركة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والملك الأردني عبد الله الثاني، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بينامين نتنياهو، ووزير الخارجية الأميركي الأسبق جون كيري، وبحضور ولي ولي العهد السعودي محمد بن سلمان. وبناءً على هذا الحلّ يخيّر الإسرائيليون (ومعهم ترامب) الفلسطينيين بين الاستمرار في "عملية السلام" التي تمخّضت عنها اتفاقية أوسلو بعد انتفاضة الحجارة، والقبول بتفاصيل "صفقة القرن" التي تعني إنهاء لقضية فلسطين في ظلّ غياب الظهير العربي والإسلامي الكافي المساند للفلسطينيين، وبين خيار المواجهة العسكرية لاستكمال احتلال فلسطين ونسف ما تمّ حتى الآن، ونكب الفلسطينيين مرة أخرى، في ظلّ تسريباتٍ عن أن دولة غربية كبيرة (كندا) تعتزم استقبال الفلسطينيين كمهاجرين بحلول منتصف العام المقبل (٢٠١٨) كجزء من "صفقة القرن"، ما قد يعني أن المنطقة على شفير حرب كبرى مقبلة لإنجاز "الصفقة الأميركية"، وهو الخيار الذي تفضّله "إسرائيل" وتعمل لأجله لاستكمال عملية التطهير العرقي في فلسطين المحتلة وطرد فلسطيني عام ١٩٤٨.

لقد قرّر الرئيس الأميركي ترامب إحداث الصدمة، من خلال تحطيم قدسيّة القدس لدى العرب والمسلمين دفعة واحدة، في ما يشبه إعلان حرب شاملة ضدّ الأمتين العربية والإسلامية في تاريخهما وحضارتهما ومقدّساتهما. وأكبر المتضررين من خطة ترامب هذه، إضافة إلى الشعب الفلسطيني وقضيته، دولتان هما: الأردن ولبنان. فالحكم الهاشمي في الأردن يستمدّ قدراً كبيراً من شرعيّته جرّاء الوصاية المُعترف له بها على الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس الشريف، وفي مقدّمتها الحرم القدسي. لكن إعلان ترامب سحب هذه

الورقة من يد الأردن، وجعل الحكم الهاشمي مكشوفاً تماماً، وفي حالة انعدام استقرار داخلي، وأمام خطر فقدان شرعيته أمام العشائر الأردنية التي تُدين له بالولاء، مقابل حماية المقدّسات، ووصايته عليها.

ولبنان، بدوره، يخشى مخاطر التوطين التي تهدّد الاستقرار الديموغرافي والتوازن السياسي الطائفي في البلد، الذي يعاني أصلاً من أزمات في هذا المجال. وإذا مضى ترامب في قراره، وانتقل إلى قرارٍ آخر يتعلّق بتوطين اللاجئين حيث هم، فإنّ ثمة خطراً حقيقياً من انفجار الأوضاع في هذين البلدين.

لكن أمام هذا المشهد السوداوي يبقى الأمل قائماً بالرّهان على شباب الأمة المقاومين الذين لم يبخلوا يوماً في التضحية بدمائهم وأرواحهم من أجل التصديّ لأعداء الله والدين والوطن. وفي هذا المجال يقول إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في خطابٍ مطوّل في مدينة غزة مؤخراً: "إن شعبنا واحد لا يقبل التجزئة وصاحب قضية عادلة لا تقبل القسمة وصاحب الحق الثابت في فلسطين التي لا يمكن التنازل عن ترابها". وأضاف "لن نسمح أبداً بتمرير أي مشاريع تمسّ بالحقوق الفلسطينية الثابتة وأن الشعب الفلسطيني لم يفوّض أي طرف فلسطيني أو عربي أو كائناً من كان بالتنازل عن حقوقه ومكتسباته، وستصدى لأي صفقة مشبوهة تنتقص من أي شيء من حقنا التاريخي في فلسطين باعتبارها صفقة فاشلة لن تلزم الشعب الفلسطيني اليوم ولا في المستقبل". وتابع: "إن الفلسطينيين يرون في قرار الرئيس دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل و"خطفها" ونقل السفارة إليها، خطوة خطيرة، لكنهم يعتبرون الخطوة التالية أكثر خطورة، وهي محاولة فرض "صفقة القرن" عليهم.

وفي السياق نفسه يقول خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي السابق لحركة "حماس": "لا أبالغ إن قلت أنه إذا كان وعد بلفور الخطوة الأولى لإنشاء إسرائيل، ففعلّ وعد ترامب يمكّننا من أن نجعله الخطوة الأولى لإنهائها"، وأضاف: "إن صفقة القرن تشرّع التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي على حساب فلسطين، وهناك تهم كبرى ملقاة على دول وعواصم عربية كبرى وعليها أن تعلن موقفاً واضحاً برفض الموقف الأميركي ومطالبة ترامب بالتراجع مع اتّخاذ خطوات سياسية واقتصادية ودبلوماسية". وأكد أنّ هناك استهدافاً لفلسطين والدول العربية لصالح "إسرائيل" و"النزوات الأميركية"، مضيفاً: "نحن من نستطيع فرض إرادتنا على المجتمع الدولي. فإن كان لا بدّ من دولة، فإنّ هناك، في الذهن، إمكانيّتين اثنتين لها: إمّا أن تكون دولةً مستسلمة يريد أصحابها أي شيء ممكن، أو دولةً تريد الحقّ كاملاً، ولا تساوّم عليه".

"فأما الدولة المستسلمة فإنها دولة أصحابها لا دولة أهل فلسطين. إنها دولة مسخ، تابعة لدولة الاغتصاب الصهيوني وللإمبريالية الأمريكية، لا مستقبل لها، ولن تستطيع تطبيق شعار "خذ وطالب"، على

علاته. وهي، إن أفرحت بعض الفلسطينيين بجواز سفر، فسوف تكون قفصاً للعبيد لا فضاءً رحباً للأحرار. ويجب ألا ننسى أبداً أن كل ما تريده الإمبريالية الأمريكية هو استقرار في المنطقة يُمكنها من بسط هيمنتها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. وهي لن تسمح لمثل هذه الدولة بأن تكون لبنة في صرح الوحدة العربية، التي أقيمت دولة الاغتصاب الصهيوني في الأساس لمنع قيامها. إنها دولة يرضى المسؤولون فيها برقعة ضيقة من أرض فلسطين، ويكرسون بها التنازل عن الأرض وعن حق العودة، سواء علناً أو تسويفاً قاتلاً للمسألة. كل ذلك باسم الحكمة والواقعية. إنها وأد للكفاح الفلسطيني الذي استهلك، على مدى نيف وثمانين عاماً، أرواح آلاف الأبطال الذين لم يكونوا ليضحوا بأنفسهم على مذبح مثل هذه النهاية. وهي، إلى ذلك، إضافة عددية غير مرحّب بها لدول النظام القطري العربي، وإن مثل هذه الدولة يجب رفضها، بل تجب محاربتها".

وأما الدولة التي نريدها، بحسب رأي السيد مشعل ، فإنها تلك التي تعمل على انتزاع الحق كاملاً غير منقوص في كامل تراب الوطن، وتعمل على عودة أهله الذين أخرجوا منه قسراً. ومن أجل تحقيق هذا الهدف يجب أن تسعى السلطة الفلسطينية إلى توحيد الصف الفلسطيني وتحقيق المصالحة الوطنية والسير في مواجهة هذا المخطط الصهيوني-أمريكي المسمّى "صفقة القرن" ورفض أي تنازل عن أي حق من حقوق الشعب الفلسطيني وفضح الضغوط التي تُمارس من أي دولة على الإدارة السياسية الفلسطينية من أجل تمرير هذه الصفقة الخبيثة، إضافةً إلى إيقاف التنسيق الأمني وتمكين انتفاضة القدس والمقاومة في الضفة الغربية بعيداً عن الملاحقة حتى تقوم بدورها المقدّس في التصدي للاحتلال، لأن المفاوضات مع الاحتلال أثبتت فشلها فلا بد من الانتفاضة ودعم المقاومة حتى يعلم الاحتلال ومن يسانده أنه لن تمرّ أي صفقة مشبوهة فالقدس كل القدس عاصمة لدولة فلسطين وليست مدينة أبو ديس كما يُشاع أنها العاصمة المقترحة وفق صفقة القرن الدنيئة.